الثورة
الاقتصادي
www.althawranews.net

12

13

الثلاثاء 13 ربيع أول 1435هـ 14 يناير 2014م العدد 17953
Tuesday : 13 Rabia Awal 1435 - 14 January - Jssue No. 17953

11

94 منشأة صناعية ترفض الإفصاح عن بياناتها

الثورة/عبدالله الخولاني

رفضت 94منشأة صناعية الإدلاء ببياناتها لفريق المسح الصناعي الشامل منها 78منشأة صناعية متوسطة و16منشأة صناعية كبيرة.

وبحسب تقرير رسمي فإن غياب السجلات المحاسبية لدى عدد كبير من المنشآت الصناعية وخاصة الصغيرة ومتناهية الصغركان سببا في عدم الحصول على البيانات الفعلية لنشاط المنشأة.

و يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الحيوية والهامة التي يعول عليها القيام بدور أساسي في تنمية وتطوير وتحديث الاقتصاد الوطني لما يتمتع به هذا القطاع من مجالات واسعة وكبيرة بتعزيز التنويع الاقتصادي وتحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر علاقات التشابك والترابط واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل وتعزيز وتنمية الصادرات ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية القطاع المؤهل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتستهدف الرؤية الاستراتيجية لليمن التسريع بعجلة التصنيع عن طريق توسيع القاعدة الصناعية وتطويرها وتنويعها والارتقاء بجودة المنتجات الصناعية وتطوير صناعات حديثة رائدة تستفيد من الميزة النسبية للموارد الطبيعية والأيدي العاملة وتفتح مجالات واسعة لزيادة الدخل ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج والدخل وبما يساعد على خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر و تحقيق ذلك يعتمد على إزالة العوائق في القطاع وعلى تنفيذ الإصلاحات القانونية والقضائية وعلى الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتدريب وعلى زيادة إتاحة القروض وعلى دعم البحث والتطوير في المجال الصناعي.

البالغ تكلفته 600مليون دولار

الديار القطرية تستأنف مشروع "تلال الريان" فبراير القادم

كتب / محمد راجح

كشف القائم بأعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار محمد حسين عن استئناف استكمال تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع تلال الريان الاستثماري العقاري بالعاصمة صنعاء شهر فبراير القادم، والذي تنفذه شركة الديار القطرية بتكلفه 600مليون دولار ، وذلك بعد توقف العمل بالمشروع جراء الاحداث التي شهدتها اليمن العام 2011م.

وأكد لـ الثورة" ان الهيئة ستبذل جهود كبيرة لتقديم التسهيلات اللازمة لاستكمال هذا المشروع الحيوي الهام ، والتنسيق مع الجهات المختصة لتجاوز الصعوبات التي تعترض استكمال المشروع .

وكان قد تم إنجاز 44 فلة من 140 فلة ومركزاً تجارياً في المرحلة الاولى ضمن اربع مناطق تضم ايضا فندق 5نجوم و50 شقة فندقية و62شقة سكنية ، بينما تشمل المرحلة الثانية 30 فلة و100 شقة سكنية ،بينما تحتوي المنطقة الرابعة 17 فلة و72 منزلاً سكنياً .

واعلنت الهيئة العامة للاستثمار عن تسجيل 99 مشروعا بتكلفة 56مليار ريال و344 مليون ريال خلال العام الماضي ، ستوفر نحو الفين و 545 الف فرصة عمل .

وبلغ رأس المال الاستثماري للمشاريع الاجنبية المسجلة خلال نفس الفترة نحو 13مليارا و220مليون ريال بنسبة 33 % من اجمالي رأس المال المستثمر.

وتوزعت المشاريع الاستثمارية على القطاع الصناعي بواقع 75مشروعا بنحو 26مليار و974مليون ريال ، يليه القطاع الخدمي 18مشروعا بتكلفة 25مليار و604مليون ريال ، واربعة مشاريع سياحية بتكلفة ثلاثة مليارات ريال ،ومشروعين في القطاع الزراعي بحوالي 562ملايين ريال .

واكد القائم باعمال رئيس الهيئة العامة للاستثمار انها تقوم بدور كبير للترويج الاستثماري في اليمن وتنفيذ العديد من البرامج الهادفة لإعادة ثقة المستثمرين .

وشدد حسين على ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية في اليمن ،والعمل على احداث تشريعات تتناغم مع المتغيرات الجديدة التي تمر بها البلد وكذا المتغيرات الاقليمية والدولية ، وتقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين ، مشيرا الى ان بناء الصورة الايجابية للبلد مسألة ليست سهلة ،فكثير من هيئات ووكالات الترويج للاستثمار تعمل على اختيار شركات دولية متخصصة في هذا الجانب.

وقال ان هيئة الاستثمار تنفذ العديد من الاجراءات الترويجية لخلق بيئة جاذبة وكذا تنفيذ العديد من البرامج لاتمتنة الاجراءات لتسهيل عملية التواصل مع المستثمرين وتقديم كافة المعلومات والتسهيلات لاستثماراتهم .

واضاف ان هناك اصلاحات لابد من الاستمرار فيها لتحسين البيئة الاستثمارية ، لان البيئة الاستثمارية عبارة عن منظومة متكاملة ولديها كثير من المكونات ، ابتداء من اصلاح البيئة القانونية والتشريعية ،الى مكونات اخرى في تحسين الجانب الامني والاصلاحات الاقتصادية الاخرى.

وتصدرت العراق قائمة الدول الاكثر استثمارا في اليمن العام الماضي بمشروعين تصل تكلفتهما إلى حوالي 9مليارات و698مليون ريال ، ومشروع تركي بمليارين و594مليون ريال واخر بريطاني بـ430مليون ريال ومالايزي بنحو 268مليون ريال ومشروع صيني بما يقرب من 209ملايين ريال.

المزارعون تحت رحمة الديزل

تحقيق / أحمد الطيار

لايدرك مستهلكو الخضار والفواكه بالعاصمة صنعاء وكافة المدن اليمنية أن المزارعين في حقول ووديان حضرموت وأبين وتهامة وجهران والبون يذرفون الدموع كل يوم خوفا على محاصيلهم حين ينعدم الديزل عن مضخاتهم للري, فحقول البطاطس ،والكوسا والطماطم والخيار والجزر والبصل والفاصوليا والكراث والبقل والسلطة والأعلاف بأكملها والتي تنتج مئات الآلاف من الأطنان الزراعية في مواسم الصيف والشتاء يمكنها الموت جفافا في غضون أيام إن لم يتم ريها في موعدها المحدد.

الديزل بالنسبة للمزارعين هو الوسيط الذي يوفر الماء للري عبر مضخات تنقله مئات الأمتار ويعادل في أهميته الماء نفسه لكن طرق الحصول عليه باتت شاقة ومضنية, نظرا لانعدامه وهو امر يحذر المزارعون الدولة والمجتمع أن الأمن الغذائي القادم من المنتجات الزراعية أصبح محفوفا بالمخاطر.

معاناة المزارعين

في طريق صنعاء ذمار وعلى مقربة من قاع جهران تصطف المئات من سيارات النقل والشاحنات في طوابير تمتد لمسافات طويلة انتظارا في المحطات البترولية للحصول على الديزل وهناك ينتظرون أياما عدة كما يقول عبد الله العنسي مزارع بطاطس حتي يأتي دورهم لتعبئة براميلهم والعودة فرحين لري حقولهم المنتجة .

مأساة

وحدهم المزارعون يحسون بعمق المأساة التي يتعرضون لها فالخوف باد عليهم من أن تؤول مزارعهم إلى صحراء, نظرا لعدم وجود مياه للري, فالاعتماد على الأمطار اصبح كبيرا لكن موسم المطر يتأخر ومحدد الأيام والكمية وهكذا يمكن للحقول الزراعية أن تصاب بالتصحر قريبا .

تصحر

على مقربة من العاصمة صنعاء تحولت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية للخضروات في بني الحارث إلى ارض بور فقد هجرت من قبل أصحابها وباتت صحراء تتناثر منها التراب, والسبب كما يقول الأمين عبد الواحد الشاوش ارتفاع تكلفة عمليات الري حين تم رفع قيمة دبة الديزل بالإضافة لمعدات الضخ نفسها ثم أتت مشكلة انعدام الديزل مما حدا بالمزارعين إلى ترك كثير من الأراضي الزراعية والإبقاء على جزء منها فقط لزراعة القات الذي يدر دخلا جيدا يقتاتون منه وسد مطالب حياتهم اليومية.

المعاناة

يستغرب المزارعون من عدم الالتفات لمأساتهم وأنينهم ويتساءلون هل إن خطط انعدام الديزل موجه للقضاء على مابقى من الإنتاج الزراعي ولصالح من يتم التلاعب بهذه المسألة, وهذا الرأي يؤيده المهندس محمد الشرفي صاحب مزرعة ورئيس جمعية ذي مرشد بمديرية الزهرة بتهامة الذي يؤكد أن هناك سبلا لحل المشكلة التي تقول الحكومة انه يتم التلاعب ويستغل للتهريب للخارج ولايستفيد منه المزارعون فالمسألة يمكن حلها بسهولة من خلال اتخاذ إجراءات ونظم آلية لصرف الديزل لمستحقيه عبر كروت كما فعلت مصر والتي حلت المعضلة في غضون شهرين فيمكن حل المشكلة وصرف الكروت للمزارعين وتخصيص كمية لهم حسب حاجتهم لها .

ويضيف المهندس الشرفي, لابد من المحافظة على ماتبقى من مساحة زراعية ومنتجات محددة من الخضروات والفاكهة نقوم بإنتاجها وإلا فإن تفاقم مشكلة الأمن الغذائي ستكون اكبر خصوصا وأن السكان في السهول والوديان والذين يمثلون 30% من المزارعين سيتحولون من منتجين يكفون أنفسهم في كثير من المنتجات الغذائية والحيوانية الى مستهلكين بل وفقراء لم يعد لديهم ما ينتجونه ولا ما يعملون فيه, فعلى الحكومة الانتباه لذلك .

المهندس الشرفي يقول: نعاني معاناة كبيرة من الديزل هنا بتهامة لأنها منطقة حارة وتحتاج المزروعات لري بصفة مستمرة ونعاني الأمرين حين يكون هناك نقص في الديزل عند الرية الأساسية أثناء تفتح البراعم والأزهار للثمار وهي أهم

رية حيث أن تأخر الرية فيها يؤدي لفقدان الأزهار وضياع الثمرة تماما وهذا يؤدي لانخفاض الإنتاج أحيانا إلى 70% للمزارع .

وفيما يئن المستهلكون من ارتفاع 50 ريالا في كيلو البطاطس أو الطماطم أو غيرها دون أن يكلفوا انفسهم يوما بالسؤال عن معاناة المزارع وكيف يتألم لتوفير دبة الديزل ليشغل بها مضخته ويروي الحقل لينتج لهم خضارا طازجة توفر لهم الغذاء اللازم لاستمرار حياتهم.

أمثلة

في محطة قبيضة توفرت لنا فرص اللقاء مع عدد من مزارعي بني الحارث جاءوا للحصول على الديزل ببراميل في سيارة هايلوكس قال لنا محمد حزام أن له حقلين الأول مزروع بالقضب للماشية والآخر مقسم به بطاطس وجزر وبسباس وأن كلا الحقلين يحتاج لرية واحدة هامة هذا الأسبوع وإذا لم يتوفر له الديزل فستكون مزروعاته في خطر.

التموين

يؤكد أصحاب المحطات أن الديزل لم يعد متوفرا أبدا بل يأتي لهم حسب جدول زمني كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع, ويقول محسن الرشيد صاحب محطة بصنعاء انه يعاني معاناة شديدة حين تصله قاطرة ديزل حيث يزدحم عليه أصحاب الناقلات وسيارات الديزل ومزارعون من اطراف صنعاء مما يؤدي أحيانا لمشاكل كثيرة, ويضيف اكثر من يعاني هم المزارعون حيث ينتظرون أياما أمام المحطة بحثا عن الديزل, وطبعا ليس هنا بصنعاء بل في محافظاتهم ومناطقهم أما من يدخل صنعاء للحصول على الديزل فهم من يدخل للتسوق او لغرض العلاج وينتظر مع هذا العمل على أمل الحصول على الديزل وهذا بلا شك يسبب لهم خسارة كبيرة.

تصوير / ناجي السماوي

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 7 تريليونات و37 مليار ريال

كتب / أحمد حسن

كشف الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي لليمن بالأسعار الجارية وصل إلى 7 تريليونات و37 مليارا و263 مليون ريال محققا نموا يصل إلى 4.8 % في 2012م .

وقال الجهاز في أحدث إصدارات نشرة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة والتي تعدها الإدارة العامة للحسابات القومية إن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 6 تريليونات و72 مليارا و272 مليون ريال في 2008م إلى 6 تريليونات و843 مليارا و903 ريال في 2010م فيما تراجع في 2011م إلى 6 تريليونات و 714 مليارا و893 مليون ريال وبنمو سالب تبلغ 1.89- % .

وشهد العام 2008م أعلى نمو بالأسعار الجارية حيث حقق معدل نمو بلغ 19.07 % فيما ادني معدل كان في العام 2009م بالسالب عند 4.93 % يليه في 2011م.

وعزى الجهاز نسبة الارتفاع في النمو والضعف فيه إلى نتيجة التأثير بالناتج النفطي أو انخفاضه على مستوى الاسعار أو الإنتاج ففي العام 2008م شهد الناتج المحلي النفطي اعلى قيمة وصلت إلى تريلون و929 مليارا و334 مليون ريال وهي اعلى قيمة يحققها هذا القطاع خلال الخمس السنوات التالية .

وحقق الناتج المحلي غير النفطي ارتفاعا في القيمة من 4 تريليونات و142 مليارا و937 مليون ريال في العام 2008م الى 5 تريليونات و466 مليارا و571 مليون ريال في 2012م لكن نسبته من الناتج المحلي تفاوتت بين ارتفاع وانخفاض ففي حين كان عند 68.2 % في 2008م بلغ 80.4 % في 2009م لكنه استقر فوق مستوى 75 % خلال اعوام 2010 و2012م فيما شهدت معدلات نمو تراجع إلى 11.37 % عام 2012م مقارنة 14.79 %عام 2008م .

أما الناتج النفطي فقد تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.8 % عام 2008م إلى 22.3 % عام 2012م .

توقيع اتفاقية مصرفية بين اليمن والصين

بكين/ سبأ

وقعت اليمن وجمهورية الصين الشعبية أمس في بكين على اتفاقية تعاون مصرفي لتطوير خدمات العمل المصرفي بين البلدين الصديقين وتطوير آفاق التعاون المشترك القائم بين المؤسسات المصرفية اليمنية والصينية.

تتضمن الاتفاقية التي وقعها عن جانب اليمن الرئيس التنفيذي لبنك التسليف التعاوني والزراعي صلاح صادق باشا، وعن الجانب الصيني المدير التنفيذي لبنك "أوف تشاينا" الصيني "تشو فورنج" في مقره الرئيسي ببكين، فتح آفاق جديدة لتطوير وتوسيع مجالات التعاون وتبادل التحويلات المالية المختلفة بين اليمن ممثلا بكاك بنك والصين ممثلا ببنك "أوف تشاينا" الحكومي الصيني.

كما تتضمن الاتفاقية التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات والخدمات المصرفية كالحوالات والاعتمادات والضمانات البنكية وفتح الحسابات وأنظمة المعلومات وخدمات البطائق البنكية العالمية.

وفي تصريح لـ (سبأ) أوضح الرئيس التنفيذي لكاك بنك أن الاتفاقية ستعمل على تسهيل خدمات المستثمرين والتجارة بين البلدين وخدمة التجار اليمنيين في الصين والتحويلات المالية التي تعتبر هي الأولى من نوعها التي تتيح استخدام العملات المحلية للتعاملات المصرفية بين البلدين.

أحمد ماجد الجمال

قدرة موازنة العام 2014م على تحمل التبعات

الموازنة الجديدة موغلة في التحفظ بأخذها كافة التقلبات الممكنة والمحتملة في الاعتبار لمصادر الإيرادات وخصوصاً سعر النفط والغاز وصافي الكميات المتوقع إنتاجها والمقتسم منها التي تؤول للدولة والاستقرار السياسي والأمني باعتباره العنصر الرئيسي وهذا أدى إلى لفت النظر إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى مستوى اكبر عن السنوات الماضية بمبلغ (2.884)مليار ريال وبنسبة زيادة قدرها (4.2 %)عن العام السابق في ظل معدل تضخم عند مستوى مرتفع (8.5%) منخفض بشكل طفيف عما كان عليه في العام 2013م والمسجل عند مستوى (9 %) وفي مؤشر آخر يثير القلق ارتفاع بسيط في الموارد العامة المقدرة بمبلغ (2.204) مليار ريال بنسبة زيادة قدرها (5.8 %).

فمن الواضح انه اذا استمرت وتيرة ارتفاع المصروفات الجارية أسوة بما جرى خلال الفترة يناير/نوفمبر 2013م حيث استحوذت ما نسبة (91 %)من إجمالي النفقات العامة , ستظل المالية العامة إجمالا في حال غير متوازن حيث كان هناك عجز بمبلغ (462)مليار ريال ربما ستظهر بوادر لمشكلة تتفاقم في السنوات القادمة فقد انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة (4 %)وبالتالي العجز في الموازنة سيرتفع مسجلاً أرقام جديدة وطالما لم يتم تطوير واستحداث مصادر جديدة للدخل أما الزيادة المتوقعة في الإيرادات الضريبية والجمركية ليست حقيقية وإنما هي عبارة عن ضرائب مرتبات وأجور وضريبة مبيعات وهي تخصم من المنبع مباشرة وتلقائياً وبالتالي لا يشير ذلك إلى احتمالية للاستمرار و الاستقرار الاقتصادي الوصول إلى مصادر جديدة أو تحصيل من كامل الطاقة والأوعية الضريبة والجمركية أو الرسوم والعوائد الأخرى أو حصة الحكومة من فائض أرباح الوحدات الاقتصادية أو الاتاوات المتنوعة ومن المحتمل ان مثل هذه الوضعية ادى الى بلوغ العجز الكلي وهو الفرق بين الإيرادات والمصروفات العامة(646.1) مليار ريال فيما بلغ العجز النقدي الصافي وهو عبارة عن العجز الباقي بعد استخدام مصادر تمويل الاستثمارات والتحويلات والتي تشتمل على الاوعية الادخارية والقروض والتسهيلات الائتمانية المحلية مبلغ(679.3)مليار ريال وهو مايمثل العجز النقدي المتوقع ويعكس العجز الفعلي الذي سيتم تمويله من القروض ما لم تحدث مفاجأة في ارتفاع وزيادة الموارد العامة من أي مصدر كان خلال العام .

في الجهة المقابلة هناك ارتفاع للمديونية والتي تمثل العجز النقدي الذي تم تمويله بالقروض كونها تمثل الرقم الحقيقي للعجز النقدي ويعكس قيمة ما اقترضته الحكومة فعلاً لتمويل كل عجز الموازنة بما فيه عجز الوحدات الاقتصادية حيث أشارت البيانات إلى صافي مديونية الجمهورية من الدين الداخلي في نهاية العام2013م قد بلغ حوالي (2.674) مليار ريال بالمقارنة بحوالي (2.085)مليار ريال في نهاية العام الذي سبقه أي بارتفاع بلغ حوالي (589) مليار ريال فيما بلغ الدين الخارجي حتى نوفمبر 2013م(7,217) مليون دولار بالمقارنة بحوالي (7.223) مليون دولار والانخفاض في المديونية الخارجية ناتج عن التغير في أسعار الصرف وزيادة المسدد عن المسحوب لذلك يمكن القول إن العجز الحقيقي للموازنة هو قيمة الارتفاع في المديونية عن العام السابق وما يسمى بالعجز النقدي والذي يمثل ما اقترضته الحكومة فعلاً.

لذلك نرى أن البيانات الصادرة دورياً من قبل صندوق النقد الدولي لاتكتفي ببيانات عجز الموازنة لوحده بل تضيف بيانات النقدية والمديونية للدلالة على العجز النقدي الفعلي إضافة إلى أن استمرار متوالية تدني حجم الاستثمارات الحكومية خلال الفترات السابقة والحالية حيث تم اعتماد مشاريع في البنى التحتية في قطاع (الطرق والجسور والإنفاق ,الكهرباء والمياه,الصرف الصحي) بمبلغ (591)مليار ريال وبهذا العدد من المشاريع المتواضعة ومحاولة تنفيذها وفق الجداول الزمنية المعتمدة لها إلا أن السؤال يظل قائما عن مدى استمرارية ظاهرة التأخر في تنفيذ المشاريع الذي أصبح أمراً مألوفا وان لم يكن قط مقبولاً وهناك قصور في القوائم المتوفرة بسير العمل في المشاريع المختلفة وما تأخر منها وأسباب تعثرها تفصيلياً وهذا في حد ذاته احد أسباب الشكوى التي تتردد.

وفي جانب آخر رصدت مخصصات الأنفاق بالموازنة مبلغ(479.2)مليار ريال تحت بند شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف التخفيف من حدة الفقر وهي بنود تتعامل مباشرة مع الفئات الفقيرة والمعدمة اقتصادياً واجتماعياً ولكن لم يرافقها تبني برامج زمنية لمعالجة الفقر وليس فقط مجرد رصد اعتمادات مالية وهو الأمر غير الموجود في واقع الموازنة, أما دعم المشتقات النفطية بلغ (331)مليار ريال في هذا العام بما نسبته(11.5 %) من اجمالي النفقات وهذا رقم كبير ولم يرفع من مستوى أداء الاقتصاد الكلي. وفي كل الاحوال هناك تساؤلات عدة حول قدرة الإدارة المالية على القيام بمسؤوليتها حيال تنفيذ الموازنة بمستوى تنظيمي ومهني عال وتقديم الخدمات بالجودة والسرعة والتكلفة المطلوبة ولعل مصدر هذه التساؤلات يعود إما الى تدني مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدمها الاجهزة والمؤسسات التنفيذية والادارية أو الملاحظات التي يبديها أفراد المجتمع على المشاريع العامة.

باحث بوزارة المالية